

المشاكل التي تواجه مقدري ضريبة الدخل وأثرها على التقديرات الضريبية  
(دراسة ميدانية من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل في الأردن )

د. عمران أحمد محمد العبيني  
أستاذ المحاسبة المساعد  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
جامعة الزيتونة الأردنية

د. محمد إبراهيم النوايسة  
أستاذ المحاسبة المشارك  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
جامعة الزيتونة الأردنية

د. عبدالرحمن زيدان عطية  
أستاذ المحاسبة المساعد  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
جامعة الزيتونة الأردنية

د. رزق ابو زيد يوسف الشحنة  
أستاذ المحاسبة المساعد  
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية  
جامعة الزيتونة الأردنية

## الملخص :

يتلخص الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على المشاكل الإدارية والمحاسبية التي يواجهها مقدري ضريبة الدخل أثناء أدائهم لمهام العمل وأثر ذلك على تقديراتهم الضريبية ، وما مدى إدراك مقدري الضريبة للمتطلبات الضرورية للتقدير الضريبي ، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم توزيع (103) استبانات على مقدري ضريبة الدخل العاملين في عمان ، وقد استخدمت الدراسة بعض الأساليب الإحصائية لإثبات فرضيات الدراسة ، ومن أهم نتائجها أن (70.9%) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون على وجود مشاكل إدارية تواجههم أثناء العمل ، كما إن المشاكل الإدارية التي تواجه مقدري ضريبة الدخل لها اثر ذو دلالة إحصائية على التقديرات الضريبية بنسبة تأثير (5.3%) ، كما أن (74.62%) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون على وجود مشاكل محاسبية تواجههم أثناء العمل وبمتوسط حسابي (3.731) ، وان المشاكل المحاسبية لها دلالة إحصائية بنسبة تأثير (10.1%) ، إضافة إلى أن لها تأثير أكثر من المشاكل الإدارية ، كما اختتمت الدراسة بعض التوصيات .

الكلمات الدالة : ضريبة الدخل ، مقدري الضريبة ، التقدير الضريبي، الأردن .

## **The Problems that Face Income Tax Assessors and their Impact on Tax Estimate.**

**(An Empirical Study from Perspective of Income Tax Assessors in Jordan)**

**Abstract:**

The Study aimed at identifying the problems that might face income tax assessors and the impact on the tax estimate. Moreover, In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and distributed to income tax assessors totaling (103). The study used several statistical methods for testing the hypothesis. The Study reached that (70.9%) of the study sample confirmed the existence of administrative problems facing the Income tax assessors; these problems have a statistically significant impact on the tax estimate with (5.3%). Moreover (74.62%) of the Study sample confirmed the existence of accounting problems facing the Income assessors, these problems have a statistically significant impact with (10.1%). Accounting problems having the highest impact compared with administrative problems.

**Keywords: Income Tax, Tax Assessors, Tax Estimate , Jordan.**

## 1-1 المقدمة

تساهم ضريبة الدخل والمبيعات في وقد خزينة الدولة بشكل أساسي مقارنة مع الواردات الأخرى للدولة، حيث تشكل الإيرادات الضريبية التي تحققها دائرة ضريبة الدخل والمبيعات (3.20) مليار دينار عام 2013، في حين بلغت الإيرادات الضريبية (2.9) مليار دينار عام 2012 (التقارير السنوية لوزارة المالية)، بحيث تشكل ضريبي الدخل والمبيعات نسبة أكبر من 88% مقارنة مع إجمالي الإيرادات الضريبية، وكما يتضح من الجدول رقم (1/أ) الوارد أدناه والذي يوضح مساهمة كل من ضريبي الدخل والمبيعات في الإيرادات المحلية بشكل عام للأعوام 2011، و2012، و2013، ومن الناحية الاقتصادية فإن التحصيلات الضريبية تعتبر إحدى الأدوات الهامة لتوجيه الاقتصاد الوطني، إذ يمكن استخدام هذه الضرائب وبخاصة ضريبة الدخل عن طريق استخدامه لإعادة توزيع الدخل القومي بعدالة بين المواطنين إن أحسن تطبيق القانون، وتعمل على تشجيع الاستثمار في المشاريع المختلفة بصرف النظر عن طبيعتها وذلك من خلال منح إعفاءات وتسهيلات لبعض المشاريع التي يمكن أن تساهم في زيادة الناتج المحلي وزيادة فرص العمل بالإضافة إلى آثارها الإيجابية الاجتماعية المختلفة، كما أنها تعمل على إعادة توزيع الثروة كون طبيعتها تصاعدية بحسب الدستور الأردني (دستور 1952، مادة 111)، وتتميز بعدالتها لأنها تفرض على أساس المقدرة على الدفع.

وبصفة عامة يعاني الأردن من مشكلة تهرب المستثمرين من ضريبي الدخل والمبيعات وهي إحدى العوامل المشوهة للنظام الاقتصادي، والاجتماعي، لما يترتب عليها من نتائج سيئة سواء من ناحية انخفاض حصيلة الضرائب وحرمان الدولة من القيام بالكثير من أوجه الإنفاق العام، والإخلال بعدالة توزيع العبء الضريبي نتيجة إفلات بعض المكلفين من دفع الضريبة، أو من ناحية إشاعة الفاقة بين فئات المجتمع والقضاء على وحدته الوطنية، واتساع حلقة التهرب بما تنطوي عليه من انتشار للغش وإضعاف للأخلاق (البطريق، 1977)، وذلك لأن الضريبة تفرض جبرا وهذا التحصيل الجبري للضرائب أصبح مرتبط بسيادة الدولة الحديثة، فالدولة التي لا تستطيع تحصيل الضرائب تعتبر ناقصة السيادة والسلطة هي التي تحدد مقدار الضريبة وكيفيةها وموعد دفعها لذلك فالضريبة تؤخذ بقرار من جانب واحد وهذا ما يميزها عن غيرها من الإيرادات

المالية الأخرى كالرسوم والقروض الداخلية الاختيارية (الحسني، 1995 ) ، وبحسب تقرير (USAID,2011) فُدّرت النفقات الضريبية في الأردن بـ 14.5 % على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 بينما بلغ تحصيل الإيرادات الضريبية في العام نفسه 15.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وساهم الالتزام الضريبي المنخفض ومستويات التهرب الضريبي المرتفعة وتكلفة النفقات الضريبية في انخفاض مستويات الإيرادات المحصلة في المملكة الأردنية .

جدول رقم (1/أ) : مساهمة الضريبة بأنواعها في الإيرادات المحلية الحكومية

لأقرب الف دينار	2013			2012			2011		
	مقدر	فعلي	%*	مقدر	فعلي	%	مقدر	فعلي	%
الإيرادات المحلية	4,726,984	5,119,813	100	4,940,000	4,726,982	96	3,367,353	4,198,870	100
الإيرادات الضريبية	3,351,445	3,652,492	100	3,547,126	3,351,444	94	4,768,702	3,062,197	64
ضريبة الدخل والأرباح	688,318	681,897	99	734,267	688,317	94	720,289	667,495	93
ضريبة المبيعات	2,274,748	2,532,918	100	2,444,467	2,274,747	93	2,298,826	2,033,115	88
ضريبة غير الدخل والمبيعات	388,379	437,677	100	368,392	388,380	100	1,749,587	361,587	21
ضريبي الدخل والمبيعات	2,963,066	3,214,815	100	3,178,734	2,963,064	93	3,019,115	2,700,610	89
الدخل والمبيعات / الإيرادات الضريبية	88.40%	88.00%	100	89.60%	88.40%	98	63.30%	88.20%	139
الدخل والمبيعات / الإيرادات المحلية	14.60%	13.30%	91	14.90%	14.60%	98	21.40%	15.90%	74

● النسبة المئوية لأقرب منزلة عشرية واحدة

المصدر : الحساب الختامي والموازنات الحكومية للأعوام 2011 ولغاية 2013 ، وزارة المالية ، عمان -الأردن

## 1-2 مشكلة الدراسة:

ارتفعت تحصيلات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بنسبة 8.8 % في العام 2013 إلى 3 مليارات و300 مليون دينار مقارنة مع 3 مليارات و32 مليون دينار في 2012 . ورغم الارتفاع في التحصيلات الضريبية، إلا أنها جاءت أقل من المقدر في موازنة عام 2013 بنحو 150 مليون دينار. وتشير بيانات ضريبة الدخل والمبيعات أن تحصيلات ضريبة الدخل بلغت نحو 700 مليون دينار في 2013 مقابل 713 مليون دينار لفترة المقارنة ذاتها. فيما بلغت تحصيلات ضريبة المبيعات نحو 2600 مليون دينار مقابل 2318 مليون دينار للفترة ذاتها (جريدة الرأي ، 2014). وبناء على ذلك فإن التقديرات الضريبية هي الركيزة الأساسية لإنجاح جهود التطوير والتقدم ، بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي كما ذكرنا، وعلى أساس ذلك تبرز مشكلة الدراسة من خلال ملاحظة وجود بعض المشاكل التي تواجه مقدر ضريبة الدخل أثناء أدائه لواجباته في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ، وعلاقتها في التقديرات الضريبية ، وفي ضوء ما سبق تحددت مشكلة الدراسة بصورة عامة في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

### المشاكل التي تواجه مقدري الضريبة وعلاقتها بالتقديرات الضريبية

- (1) هل يوجد تأثير للمشاكل الإدارية التي يواجهها مقدري الضريبة أثناء العمل على التقديرات الضريبية ؟
- (2) هل يوجد تأثير للمشاكل المحاسبية التي يواجهها مقدري الضريبة أثناء العمل على التقديرات الضريبية ؟
- (3) هل يدرك مقدري الضريبة المتطلبات الايجابية اللازمة لتحسين التقديرات الضريبية ؟
- (4) هل تختلف تصورات مقدري الضريبة حول تأثير المشاكل الإدارية على التقديرات الضريبية باختلاف الخبرة الوظيفية ؟
- (5) هل تختلف تصورات مقدري الضريبة حول تأثير المشاكل المحاسبية على التقديرات الضريبية باختلاف الخبرة الوظيفية ؟

## 2 - الإطار النظري و الدراسات السابقة

تناول العديد من الباحثين تعريف الضريبة من جوانب مختلفة ، فقد عرفها ابو نصار وآخرون (2009) بأنها مبلغ نقدي تفرضه الدولة أو احدي الهيئات المحلية فيها جبرا ، ويتم تحصيلها من المكلف بشكل نهائي ودون مقابل وفق قانون او تشريع محدد ، ويكون الهدف من فرض الضريبة المساهمة في تغطية نفقات الدولة المختلفة ، وتحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة الوصول إليها ، كما عرفها قبل ذلك (Nightingale, 2002) بأنها : مساهمة إجبارية تفرضها الدولة على المكلفين ، حيث أن دافعي الضريبة ربما لا يتحقق لهم شئ على مساهمتهم مباشرة في حين انه بالمقابل يحصلون على فوائد السكن والتعليم والصحة والأمن ، ومن الدراسات التي في موضوع الضريبة ، أما دراسة هاني ابوجبارة ( 1976 ) بعنوان **ضريبة الدخل في الأردن أهدافها وانجازاتها** ، فقد حاولت تقييم أهداف ضريبة الدخل في الأردن فيظل قانون ضريبة الدخل رقم 25 سنة 1964 وتوصلت إلى أن ضريبة الدخل المستطيع تحقيق هدفها الرئيسي في وفرة الحصيلة الضريبية لتغطية النفقات المتزايدة للدولة وذلك قياسا على نسبة ضريبة الدخل إلى الإيرادات الضريبية أو مقارنة مع الدول النامية، كما توصلت أيضا إلى أن ضريبة الدخل في الأردن لم تحقق هدفها في إعادة توزيع الثروة والدخل بين المواطنين لتحقيق ما يسمى بالعدالة الاجتماعية، أي أنها قد تحيزت ضد ذوي الدخول المتدنية ولصالح الذي ينتفع دخولهم أعلى السلم كون الشرائح التصاعدي لم تساوي التضحيات ، إضافة إلى أن إعفاء الأرباح الرأسمالية جاء أيضاً لأصحاب الدخول المرتفعة ، كما أن قانون ضريبة الدخل رقم 25 لسنة 1964 لم يعمل على تضيق الفجوة الاجتماعية بسبب التمييز بين رواتب مستخدمي القطاع العام الحكومي ورواتب مستخدمي القطاع الخاص يعمل على توسيع الفجوة بين دخول ذوي الرواتب والأجور المرتفعة. أما دراسة عبدالرحيم (2001) بعنوان " **النظام الضريبي في الأردن** " والتي كان من نتائجها أن النظام الضريبي في الأردن ليس متكافلا لأنه لا يأخذ في الحسبان كافة الاعتبارات المالية والاقتصادية والتنموية ، وبخاصة العدالة في توزيع الدخول، كما لاحظ الباحث ارتفاع العبء الضريبي، والذي يبلغ 252 فلس لكل دينار من الدخل الفردي وهذا العبء يعني أن المواطن الأردني يدفع أكثر من ربع دخله السنوي كضرائب ورسوم ورخص، مما يقود للتهرب الضريبي،

والتقليل من النتائج ، وكذلك زيادة التكلفة الصناعية للمنتجات والذي ينعكس سلبا على الاستثمار والادخار، وتوقع الباحث أنذاك ارتفاع العبء الضريبي في نهاية ( 2001 ) نتيجة لارتفاع معدل ضريبة المبيعات الحالية ولقيام الدولة بالتوسع في تقديم الحوافز الضريبية التشجيعية لجذب الاستثمار والتقليل من الاستهلاك ، كما أن الضريبة لها دور تمويلي من خلال دراسة عدينا ، و ابورمان، (1996) بعنوان " الدور التمويلي للضريبة في الأردن " ، حيث هدفت تلك الدراسة إلى تحليل الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى دراسة كيفية توزيعها بحسب القطاعات الإنتاجية الرئيسية في المملكة، وذلك لمعرفة دورها في تمويل الموازنة العامة آخذة بعين الاعتبار أثر كل من النظام الجديد المقترح (آنذاك) للضرائب ضمن ما يعرف ببرنامج الإصلاح الضريبي الشامل، وقد بينت الدراسة ارتفاع حجم الإيرادات وزيادة نمو الإيرادات المحلية بمعدلات أعلى من نمو النفقات العامة، وهذا ما ترمي إليه سياسة الاعتماد على الذات وكان من نتائج هذه الدراسة ان قيمة الضغط الضريبي الحدي للإيرادات الضريبية الواقعة على القطاعات الإنتاجية متباينة نتيجة للفتاوت في القيمة المضافة لتلك القطاعات والجهد المبذول في تحصيل الضرائب وتبين ايضا أن هناك علاقة قوية بين حصيلة إيرادات الضريبة المباشرة وغير المباشرة ودرجة الأداء الاقتصادي وان أكبر حصيلة للضريبة على الدخل والأرباح هي دخل الشركات المساهمة نظرا لارتفاع معدلات الضريبة الواقعة عليها، ثم فئة الأفراد يليها المواطن ومن ثم المستخدمون وبينت الدراسة أن الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد أخذت تنمو الضرائب بمعدلات متسارعة خلال الفترة التي شملتها الدراسة من 1983-1993 في حين نسبة نمو الضرائب بمختلف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي متفاوتة بشكل واضح ، وعلى صعيد آخر أشارت دراسة Somachia Richupan ، 1984 بعنوان ( محددات التهرب من ضريبة الدخل ) إلى ضرورة قياس ظاهرة التهرب الضريبي ومن نتائجها أن هذه الظاهرة من أكبر المشاكل التي تواجه مقدري ضريبة الدخل، كما أن ظاهرة التهرب الضريبي مشكلة صعبة تواجه العاملين في الدوائر الضريبية ، بينما جانب الإصلاح الضريبي كان من خلال دراسة ( ، 1991 ) Shah&Shirazi بعنوان " الإصلاح الضريبي في الدول النامية "، وقد ركزت هذه الدراسة على توضيح الهدف الواسع للإصلاح الضريبي وهو تحقيق نظام ضريبي فعال وان المجالات المهمة



للإصلاح الضريبي هي توسيع القاعدة الضريبية وتحسين الإدارة الضريبية وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن يتم استعمال النظام الضريبي ليس فقط للأهداف المالية وإنما لتحقيق أهداف أخرى ، وأن يأخذ الإصلاح الضريبي بعين الاعتبار الظروف في داخل الدولة وخارجها ، وأن تتوفر المصادقية في النظام الضريبي ، كما أن دراسة كلبونة ( 1999 ) بعنوان " ضريبة الدخل وآثارها على الاستثمار في الأردن " ، هدفت إلى معرفة فيما إذا كان كلا من قانون تشجيع الاستثمار رقم (16) لسنة 1995 وقانون ضريبة الدخل رقم ( 14 ) لسنة ( 1995 ) والبيئة الاقتصادية والبيئة السياسية في الأردن تؤثر في تشجيع الاستثمار ، وقد خلصت الدراسة إلى أن كلا من قانوني تشجيع الاستثمار الأردني وضريبة الدخل يؤثران في تشجيع الاستثمار وان النشاط الاقتصادي والوضع السياسي الحالي في الأردن يؤثران على تشجيع الاستثمار. وفيما يتعلق بأثر الحوافز والتشريعات فلقد أشارت دراسة المحارمة (2009) بعنوان "أثر الحوافز والتشريعات الضريبية على تشجيع الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية " ، وهدفت الدراسة إلى بيان أهمية الحوافز والخدمات والتشريعات الضريبية ومدى تأثيرها على الاستثمار في الأردن، وهل العوائد التي تخسرها الدولة نتيجة إعفاء الشركات من الضرائب هي ذات أهمية وجدوى بالنسبة للمستثمرين وتحقق الأهداف المرجوة منها أملا ؟ ، وقد بينت نتائج الدراسة الدور المهم للحوافز والخدمات والتشريعات الضريبية في استقطاب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية من وجهة نظر المستثمرين في المدن الصناعية الأردنية والتي تبين أن لها عظيم الأثر في اتخاذ القرار الاستثماري بالنسبة للمستثمر، مما يعني أن هذا الدور المهم لم يكن يحظى بكثير من الاهتمام في السياسات التي استخدمتها الأجهزة المختصة في مجال التحفيز والاستقطاب وتقديم الأنموذج المنافس على مستوى المنطقة لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية. إلا أن دراسة عفانة (2001) بعنوان " العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل عند مسك حسابات أصولية في الأردن " ، فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على المقدر في حال مسك المكلف لحسابات أصولية ، وخلصت الدراسة إلى أن المعلومات المتوفرة عن نشاط المكلف هي أكثر العوامل تأثيرا على قرار المقدر ويلبها تأثير المقدر بقرارات السنوات السابقة ، ومن التوصيات ضرورة تطوير أنظمة المعلومات في دائرة ضريبة الدخل وتوفير الجو المناسب للمقدر لكي يمارس عملة بكفاءة

وبخصوص دراسة الزغول والقواسمي ( 1991 ) بعنوان " أسباب التهرب الضريبي من وجهة نظر المقدرين في دائرة ضريبة الدخل" فقد هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب التهرب الضريبي في الأردن وطرق علاجها ،وبينت الدراسة الآثار السلبية للتهرب الضريبي في كل من المناحي الاقتصادية والاجتماعية، وحدد الباحث مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى التهرب الضريبي ومنها ضعف الشعور الوطني وضعف انظمه المعلومات وخاصة نظام المعلومات في دائرة ضريبة الدخل و ضعف التشريعات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي حيث أن عقوبات التهرب غير رادعة، أما دراسة ( اللوزي ، والمومني ، 2004 ) بعنوان "دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمارات في الأردن ، وهي دراسة ميدانية لآراء المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية ، كان من أهدافها التعرف على دور الحوافز الضريبية والإجراءات الإدارية الضريبية في تشجيع الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين في مؤسسة المستثمرين الصناعية ، من خلال معرفة آرائهم في حوافز الإعفاء من ضريبة الدخل ، ومعرفة آرائهم في إجراءات الحصول على الحوافز الضريبية وكذلك إجراءات دائرة ضريبة الدخل في التعامل مع المستثمرين ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط بين كلا من الحوافز والإجراءات الإدارية الضريبية وتشجيع الاستثمار ، ودراسة (النجداوي ، 2006 ) بعنوان : الفجوة الضريبية في الأردن – بنيتها والعوامل المالية ( المحاسبية ) وغير المالية المؤدية لإحداثها ، واثقانون ضريبة الدخل في تضييقها ، وهدفت إلى دراسة التعديلات التي تمت آنذاك على قانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 للوقوف على مدى تأثيرها بإحداث الفجوة الضريبية ، ومناقشة العوامل المؤدية لإحداث الفجوة الضريبية ، وتوصلت الدراسة الى وجود فجوة ما بين التعديل الذي تجريه دائرة ضريبة الدخل على الدخل المعلن وعلى الضريبة التي يقر بها المكلف في كشف التقدير الذاتي ( أي أن الدائرة لن تقبل التقديرات الواردة في كشف التقدير الذاتي المقدم من قبل المكلف مهما بلغت دقتها وصحتها ) ، ومن العوامل المؤثرة في هذه الفجوة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي ، العوامل المتعلقة بالإدارة الضريبية ، العوامل المتعلقة بمدقق الحسابات ، والعوامل المتعلقة بمقدر ضريبة الدخل ، بالإضافة إلى دراسة (Schoen, 2005) بعنوان :  
**:"The Odd Couple: A Common Future for Finance and Tax**

**"Accounting بمعنى الاقتران الشاذ : المستقبل المشترك للمحاسبة المالية مع المحاسبة الضريبية .** توصلت الدراسة إلى أن الأهداف المختلفة للضرائب والمحاسبة تؤدي إلى التخوف من تشويه القرارات الفردية من قبل المديرين عند اعدد حسابات المؤسسة ، كما أن التقارب بموجب تلك الدراسة ما بين محاسبة الضرائب والمحاسبة المالية يؤدي إلى حل الصراع ما بين السياسيين والمديرين والحد من القواعد التشريعية التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات متطرفة ، كما ان وجود معايير محاسبية مالية مشتركة يكون لها أثر كبير في تخفيض تكلفة الامتثال والمخاطر ، لكن

**دراسة (Samaha & Stapleton, 2008) بعنوان "Compliance with International Accounting Standard in a National Context - Some Empirical Evidence Exchange". From the Cairo & Alexandria Stock** في سياق وطني – بعض الأدلة العملية من سوق القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية . فقد هدفت الدراسة إلى قياس التقارب ، والآثار المترتبة من التعليم ، والتدريب ، والضرائب ، وخصائص الشركة على الامتثال للتقارير المالية ، وتوصلت الدراسة إلى انه لتحقيق تقارب الامتثال يجب أن يكون هناك تعليم وتدريب محاسبي ، مع ضرورة إزالة الآثار السلبية لضريبة الشركات ، ودراسة ( Marcos Cintra , 2010 بعنوان (A new tax technology: The Brazilian experience with a general bank transactions tax) بعنوان ( تقنية جديدة للضرائب : التجربة البرازيلية و قانون الضريبة العامة على المعاملات المصرفية ) ، فهي ورقة بيان حول الإصلاح الضريبي ، وتحاول أن تشير إلى الاتجاهات الجديدة في الاقتصاد العالمي و نتائج لكل من ممارسي الضرائب ، والمكلفين ومديري الضرائب ، ومن نتائجها ان العالم بحاجة إلى تكنولوجيا ضريبية جديدة، بناء على التجربة البرازيلية، ومن توصياتها أنه لا بد من فرض ضريبة على المعاملات البنكية وخصوصا في البلدان النامية ، اذ ان مسألة الإصلاح الضريبي واحدة من أكثر الموضوعات في جميع أنحاء العالم نقاشا بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي الذي يأخذ أهمية كبيرة في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم والذي تحاول بشدة تحقيقه ، بينما دراسة ( Colon .D.W and Swagerman. D.M., 2015) بعنوان ( Enhanced relationship preparedness in a Dutch multinational context; a tax control framework

حيث تتعلق هذه الورقة بتعزيز علاقة المشاركة على مستوى دولي ، والهدف هو تسليط الضوء على وجهة النظر الحالية المتعلقة بتطبيق إطار رقابه ضريبي منه إظهار جملة من الحوافز للمشاركة في تعزيز هذه العلاقة ، ولا بد من إيجاد دليل مناسب لتطبيق إطار الضريبة الرقابي ، ومن نتائج الدراسة التي اعتمدت على استبانته معدة لهذا الغرض وزعت على المدراء في الشركات المتعددة الجنسيات والمدرجة في سوق هولندا المالي العمل على تحديد نوعين من الحوافز للشركات لمشاركتها في تعزيز هذه العلاقة منها أهمية إدراك الأثر الايجابي لبيئة الأعمال إضافة إلى التوقع بان تعزيز العلاقة يكون إجباري في الأجل القصير ، لكن دراسة (Fukofuka, 2014) بعنوان (The contextual framework of corporate income tax evasion) حيث أشارت إلى أن هناك مجموعة من الأطر التي ركزت عليها هذه الدراسة هي إطار المحافظ الاستثمارية ، وإطار العملاء الرئيسيين ، بالإضافة إلى إطارين أساسيين لبيان التهرب من الضريبة ، انفراديا أو بشكل جماعي / وتبين أنها جميعها تعتبر غير كافية للتعبير بعدالة عن ديناميكية تهرب الشركات المساهمة من ضريبة الدخل ، حيث تعتمد هذه الأطر على تحديد السلوك لغايات التنبؤ بالتهرب الضريبي الذي يكون بشكل محدد ، وهدفت تلك الدراسة إلى تحسير الفجوة ما بين التنبؤ وتحديد نواحي تهرب الشركات المساهمة من الضريبة ، وباستخدام نموذج بسيط من خلال الاستفادة من نظرية الألعاب تم إيجاد نموذج يعمل على إيجاد سياسة قطع ضريبي والعمل على تحديد برنامج مكافأة للعاملين .لقد أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن الضريبة في الأردن لم تحقق أهدافها وانجازاتها (ابو جباره ، 1975) ، و(عبدالرحيم ، 2001) ، اما ظاهرة التهرب الضريبي فهي اكبر ما يواجه المقدر ، وان ضعف نظام المعلومات في ضريبة الدخل وضعف التشريعات من أكثر الأسباب التي تشجع على التهرب بحسب دراسة كلا من (Somachia Richupan، 1984) ، و (الزغول ، 1991) ،لكن دراسة كلا من (كلبونة،1999) ، و (المحارمة ، 2009) فقد أشارت إلى أن الضريبة لها اثر كبير على تشجيع الاستثمار ، وان المعلومات المتوفرة عن نشاط المكلف هي أكثر العوامل تأثيرا على قرار المقدر بحسب دراسة (عفانة ، 2001) ، وهناك فجوة ما بين التعديل الذي تجريه دائرة ضريبة الدخل على الدخل المعلن وعلى الضريبة التي يقر بها المكلف في كشف التقدير الذاتي (النجداوي ، 2006) ، كما ان وجود معايير محاسبية مالية مشتركة يكون لها

أثر كبير في تخفيض تكلفة الامتثال والمخاطر (Schoen, 2005). وبناء على ما أظهرته الدراسات السابقة المتوفرة - في حدوث علم الباحثين - حول هذا الموضوع ، فان هذه الدراسات - وبخاصة المحلية منها - لم تتطرق الى هذا الموضوع بشكل مباشر، وان ما يميز الدراسة الحالية هو أنها تسعى لبيان مجموعة من المشاكل التي يواجهها مقدري ضريبة الدخل عند تحديد دخول الأفراد الطبيعيين أو المعنويين بهدف تحقيق هدف وفرة الحصيلة الضريبية ( تحسين الجباية ومكافحة التهرب الضريبي وليس زيادة معدلات الضريبة على المكلفين) كما ورد في قوانين الضريبة المتعددة وتعديلاتها المختلفة والتي منها قانون ضريبة الدخل رقم 25 لسنة 1964 ، وقانون رقم 34 لسنة 1984 وقانون رقم 57 لسنة 1987 والقانون رقم 40 لسنة 1989 والقانون رقم 4 لسنة 1992 والقانون رقم 57 لسنة 1985 وتعديلاته وأخر لسنة 2005 ، ثم قانون أخر لسنة 2014 ، وأخرها القانون الحالي لسنة 2015 الذي تم إقراره من قبل مجلس الأمة الأردني في نهاية 2014.

### 3 - أهمية الدراسة:

لاشك في أنّ زيادة التقديرات الضريبية يساعد على تحقيق أهداف الدولة ، كما انه بناء على هذه الأهداف يتم تحديد التشريعات المختلفة والتي من ضمنها قانون الضريبة ، الذي يتم تطبيقه من خلال موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ، ومن هنا فإن أهمية الدراسة تتحدد في مدى استفادة مقدري ضريبة الدخل والمبيعات من خلال التغلب على المشاكل التي تواجههم أثناء العمل ، بالإضافة إلى الدوائر الحكومية ذات العلاقة مثل وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات من خلال التوصل إلى تشريعات ضريبية عادلة ومناسبة .

### 4 - أهداف الدراسة:

يتلخص الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على المشاكل الإدارية والمحاسبية التي يواجهها مقدري الضريبة أثناء أدائهم لمهام العمل ، وأثر ذلك على التقديرات الضريبية ، ومن أهم الأهداف التي تعمل الدراسة على تحقيقها:

- 1) التعرف على المشاكل الإدارية التي تواجه المقدر وأثرها على التقديرات الضريبية
- 2) التعرف على المشاكل المحاسبية التي تواجه المقدر وأثرها على التقديرات الضريبية
- 3) التعرف على المتطلبات الايجابية اللازمة والتي قد تساهم في تحسين التقديرات الضريبية

4) تقديم مجموعة من التوصيات قد تساعد على زيادة كفاءة مقدري الضريبة .

#### 5 - فرضيات الدراسة:

(1) يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمشاكل الإدارية التي يواجهها مقدري الضريبة أثناء العمل على التقديرات الضريبية .

(2) يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمشاكل المحاسبية التي يواجهها مقدري الضريبة أثناء العمل على التقديرات الضريبية .

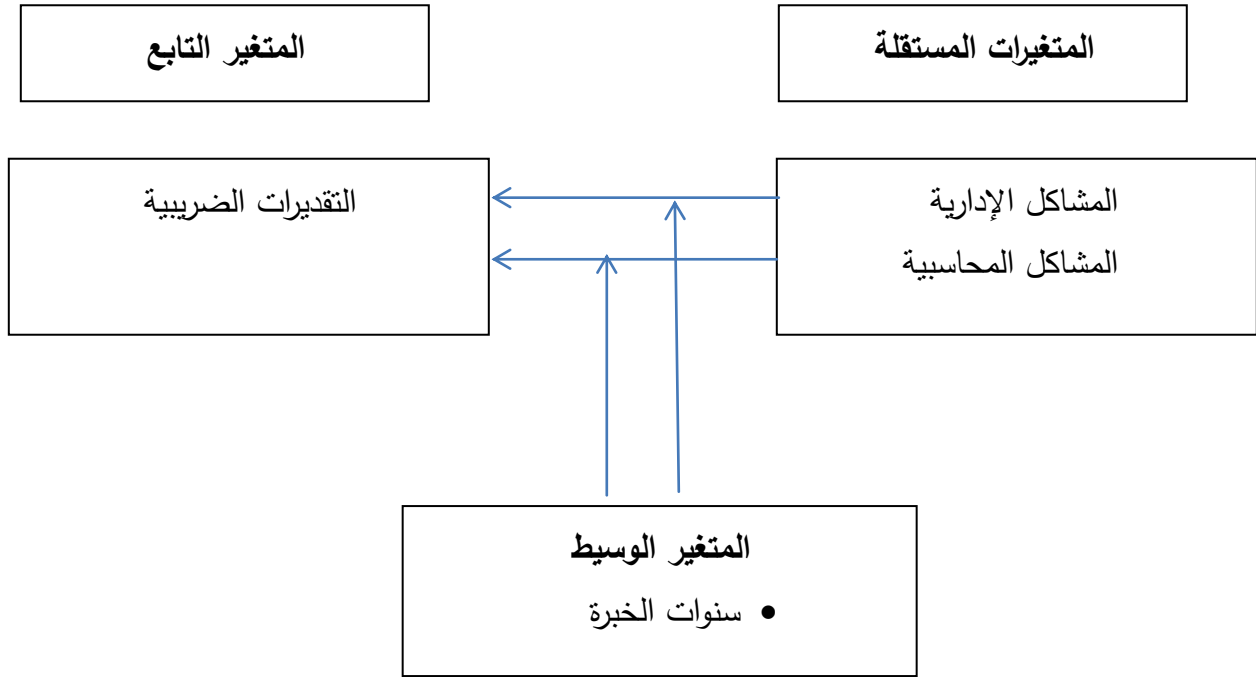
(3) توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في تصورات مقدري الضريبة لتأثير المشاكل الإدارية على التقديرات الضريبية تعزى إلى الخبرة الوظيفية .

(4) توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في تصورات مقدري الضريبة لتأثير المشاكل المحاسبية على التقديرات الضريبية تعزى إلى الخبرة الوظيفية .

#### 6-1 متغيرات الدراسة:

متغيرات مستقلة تتعلق بالمشاكل الإدارية التي تواجه المقدر وتقيسها الأسئلة من (M1) ولغاية (M12) ، ومتغيرات مستقلة تتعلق بالمشاكل المحاسبية التي تواجه المقدر وتقيسها الأسئلة من (A13) ولغاية (A20) ، ومتغيرات تابعة تتعلق بالمتطلبات الايجابية للتقديرات الضريبية من وجهة نظر المقدر وتقيسها الأسئلة من (C21) ولغاية (C25) . أما المتغير الوسيط فيتمثل في سنوات الخبرة: والتي هي الفترة الزمنية التي أمضاها الفرد على رأس عمله منذ بداية تعيينه إذ يؤثر هذا العامل على كيفية أداء الفرد لعمله والوقت اللازم لذلك.

**نموذج الدراسة:** بناء على مشكلة الدراسة والفرضيات تم تصميم نموذج الدراسة التالي:



## 7 - منهجية الدراسة

### 7-1 أداة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة

تم الحصول على البيانات الأولية عن طريق تصميم استبانته في ضوء متغيرات الدراسة وبعد الاطلاع على الدراسات السابقة ، كما تم الحصول على البيانات الثانوية من خلال مسح مكتبي لمجموعة من القوانين والدوريات والكتب والدراسات ذات العلاقة بالضريبة.

### 7 - 2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مقدري الضريبة في الأردن و البالغ عددهم (834) مقدراً بحسب إحصائية داخلية صادرة عن مديرية الموارد البشرية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات لغاية نهاية شباط 2015 ، وتتكون عينة الدراسة من (103) مقدراً يعملون في مناطق عمان باستخدام أسلوب المعاينة العشوائية وبناء على المعادلة الإحصائية التالية : حيث تم تحديد حجم العينة وفق القانون التالي (Stevenson ،1978):

$$n_o = Z^{(2)} P (1- P) \div e^{(2)} \quad , \quad n = (n_o N) \div n_o + (N - 1)$$

حيث:

1.96	Z	القيمة المعيارية عند قيمة احتمالية مقدارها 0.05
0.5	p	القيمة التي تعبر عن الانحراف المعياري والتي تجعل المقدار $p(1 - p)$ أكبر ما يمكن
0.09	e	الخطأ المسموح به
304	N	عدد أفراد المجتمع الكلي

$$1.96*1.96*50%*50% \div 0.09*0.09\% = 118.5679 \text{ then } (n) = 118.5679 * 834 \div$$

$$(118.5679 + 833) = 103 \text{ approx.}$$

لقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (103) استبانته ، أما المستردة بعد الإجابة فبلغت ( 98 ) استبانته ، وتم حذف (12) استبانته نظرا لعدم اكتمال الإجابة عن كافة الأسئلة التي تتضمنها ، وهذا يعني أن نسبة الاستبانات الصالحة للتحليل بلغت (83.50%) والتي عددها (86) استبانته من الاستبانات الموزعة ، ونسبة (87.8%) من الاستبانات المستردة.

### 7-3 صدق واختبار درجة اعتمادية أداة القياس (Reliability Test)

تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة عن طريق عرضها على عدد من مقدري الضريبة والمهتمين بهذا الموضوع قبل توزيعها ، حيث تم إجراء بعض التعديلات بناء على التوصيات المقدمة منهم ، وقد تم استخدام اختبار ( Cronbach's Alpha ) ، وهو اختبار يقيس مدى مصداقية المستجيبين في الإجابة على أسئلة الإستبانة ، وقد أظهرت النتائج درجة مصداقية عالية لبعض الفقرات وجيدة لدى البعض الآخر إذا ما تم مقارنتها مع النسبة المقبولة التي تعتبر عندها أداة الاختبار جيدة وهي (60%) فأكثر (Sekaran , 2003) وكما في الجدول رقم (1/ ب) التالي



جدول رقم (1/ب): يوضح درجة الاعتمادية باستخدام (Cronbach Alpha)

(Cronbach alpha)	أسئلة الإستبانة		رقم المجموعة
	من	الى	
73.80	1	12	X1
75.70	13	20	X2
64.00	21	25	X3
73.10	1	25	الفقرات مجتمعة

#### 7 - 4 الأساليب الإحصائية المتبعة في التحليل

- التوزيع التكراري والتكرارات النسبية كمؤشر لمعرفة خصائص المتغيرات النوعية لأفراد العينة ، والوسط الحسابي كمؤشر لترتيب البنود بحسب أهميتها من وجهة نظر المستجيبين للإستبانة والمعدة بحسب مقياس ليكارد الخماسي ( Five Likert Scale ) ، والانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي ، ونسبة الإجابة على مساحة المقياس لمعرفة العلاقة ما بين الوسط الحسابي وأعلى وزن للسؤال .
- اختبار ثبات أداة الدراسة ومصداقيتها من خلال معامل المصدقية (Reliability Coefficient) كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) ، إذ يمكن الاعتماد على نتائج البحث والاطمئنان الى مصداقيتها عندما يزيد المعامل على النسبة المقبولة وهي (60%) ، (Sekaran,2003).
- (One - Sample T- Test) لاختبار بعض فرضيات الدراسة ، حيث أن مستوى المعنوية في هذه الدراسة 0.05 ، بالإضافة الى اختبار (One-Way ANOVA) تحليل التباين الأحادي لتحديد معنوية والانحدار (Regression) والارتباط (Correlation) .

#### 8 - عرض نتائج الإحصاء الوصفي لكل متغير من متغيرات الدراسة

##### 8-1 توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب المتغيرات الديموغرافية

تتكون عينة الدراسة من العاملين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بوظيفة مقدر ، والجدول رقم (2) يوضح خصائص تلك العينة ، وكما هو واضح من الجدول أن 79.1 % من مفردات العينة هم من

الذكور ، ونسبة كبيرة من مفردات العينة تزيد خبراتهم الوظيفية على النصف حيث يشكلون ما نسبته 72.1 % من حجم العينة ، وكذلك وجد أن 47.7% من العينة متخصصون بالمحاسبة وهذا قد يعطي انطبعا جيدا حول إجابات أفراد العينة لفقرات الاستبانة ، إلا انه ليس هناك من ضمن العينة ممن يحملون شهادات مهنية محلية أو إقليمية أو عالمية مثل (CPA , JCPA , CMA).

#### الجدول رقم (2): التوزيع التكراري لخصائص عينة الدراسة

الرقم	المتغير	فئات المتغير	العدد	%
1	الخبرة الوظيفية	أقل من 5 سنوات	13	15.1%
		5 – 10	11	12.8%
		10 سنوات فأكثر	62	72.1%
2	التخصص العلمي	إدارة أعمال	12	14.0%
		تمويل	25	29.0%
		محاسبة	41	47.7%
		أخرى	8	9.3%
3	الشهادة المهنية	JCPA ,ACPA	0	0%
		CPA ، CMA	0	0%
		لا شئ	86	100%
4	النوع الاجتماعي	ذكر	68	79.10%
		أنثى	18	20.90%
		مجموع أفراد عينة الدراسة الخاضعة للتحليل	86	100%

#### 8 - 2 التحليل الوصفي لكل متغير من متغيرات الدراسة

أولا : عرض البيانات المتعلقة بمتغير المشاكل الإدارية :

يتبين من خلال الجدول التالي رقم (3) أن المتوسطات الحسابية لجميع المجالات المتعلقة بمجال المشاكل الإدارية التي يواجهها المقدر وعلاقتها بالتقديرات الضريبية تراوحت ما بين (3.302)

و(3.826) ، بأهمية نسبية ما بين (66.05% - 76.51%) ، وبانحراف معياري يتراوح ما بين (1.256) و (0.996) وهو يقل عن نصف المتوسط الحسابي لكل منهما ، مما يعني أنه لا يوجد تشتت كبير في الرأي بين أفراد العينة ، كما بلغ المتوسط العام لإجابات هذه البنود مجتمعة ( 3.544 ) بأهمية نسبية بلغت (70.88%) ، ويمكن تفسير هذا الارتفاع في المتوسطات الحسابية والمتوسط العام لها أيضا إلى إدراك المقدرين للمشاكل الإدارية التي يواجهونها أثناء تأديتهم لمهام العمل ، كما أخذت البنود أرقام (1، 6 ، 4 ، 5 ، 11 ، 12) من الجدول درجة ترتيب رقم (1) ولغاية (6) وكان المتوسط الحسابي لآراء المدققين حول هذه البنود (3.704) بأهمية نسبية بلغت (74.07%) ، وكانت هذه البنود على التوالي كما يلي : كثرة التعديلات التي يشهدها قانون الضريبة ، و عدم وجود عدالة في توزيع الحوافز بين المقدرين ، و التغيير المتكرر لقانون الضريبة ، عدم وضوح التعليمات المتعلقة بتقدير الضريبة ، وعدم كفاية الحوافز المالية للمقدرين عدم كفاية الحوافز المالية للمقدرين ، واستجابة المقدر للضغوط الاجتماعية (الواسطة) ، في حين كان أدنى متوسط حسابي (3.302) وبأهمية نسبية (66.05%) يعود إلى البند رقم (12) والذي يتعلق بضعف عنصري الرقابة والمتابعة على أداء المقدرين ، وتفسير حصول هذا البند على أدنى متوسط حسابي أو أقل أهمية نسبية مقارنة مع البنود الأخرى من الجدول ، تكمن في انه يوجد لدى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات رقابة ومتابعة على مستوى مقبول الا أن المقدر يطمح أن يكون هذا المستوى اكبر من الوضع الحالي ، نظرا لان هؤلاء المقدرين ليس لديهم ضعف في الكفاءة وعلى أساس ذلك هم الأقدر على الإجابة عن المشاكل الإدارية التي يواجهونها ودورها في رفع كفاءة الأداء لتحقيق هدف وفرة الحصيلة الضريبية التي تنشدها دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ، وبشكل عام فان المقدرين يدركون المشاكل الإدارية التي يواجهونها ,وان هذه المشاكل هي احد العوامل التي يعاني منها النظام الضريبي في الأردن ، نظرا لأن المتوسط العام لهذا المتغير أعلى من المتوسط الفرضي (3) في هذه الدراسة .

جدول رقم (3): تحليل آراء المشاركين حول المشاكل الإدارية التي يواجهها مقدري الضريبة

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البيان	الرقم
1	76.51%	0.996	3.826	كثرة التعديلات التي يشهدها قانون الضريبة	M1
2	75.58%	1.100	3.779	عدم وجود عدالة في توزيع الحوافز بين المقدرين	M6
3	74.65%	0.773	3.733	التغيير المتكرر لقانون الضريبة	M4
4	73.49%	0.818	3.674	عدم وضوح التعليمات المتعلقة بتقدير الضريبة	M5
5	72.56%	1.228	3.628	عدم كفاية الحوافز المالية للمقدرين	M11
6	71.63%	1.350	3.581	استجابة المقدر للضغوط الاجتماعية (الواسطة)	M12
7	70.23%	1.003	3.512	روتينية الإجراءات الضريبية	M3
8	68.60%	0.989	3.430	انخفاض درجة الثقة ما بين المكلفين والمقدرين	M7
9	67.44%	1.107	3.372	العلاقة شخصية بين المقدر وموظفي التدقيق الداخلي وديوان المحاسبة	M8
10	66.98%	0.748	3.349	عدم وجود سياسة ثابتة عند الإدارة لتقييم عمل المقدر	M2
11	66.98%	1.281	3.349	ضعف كفاءة المقدرين	M10
12	66.05%	1.256	3.302	ضعف عنصر الرقابة والمتابعة على أداء المقدرين	M9
	<b>70.9%</b>	<b>0.543</b>	<b>3.544</b>	<b>الوسط الحسابي لجميع الفقرات</b>	

## ثانيا - عرض البيانات المتعلقة بمتغير المشاكل المحاسبية

يتبين من خلال الجدول التالي رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لجميع المجالات المتعلقة بمجال المشاكل المحاسبية التي يواجهها المقدر وعلاقتها بالتقديرات الضريبية تراوحت ما بين (3.651) و(3.814) ، بأهمية نسبية ما بين (73.02% - 76.3%) ، وبانحراف معياري يتراوح ما بين (0.808) و (0.744) وهو يقل عن نصف المتوسط الحسابي لكل منهما ، مما يعني أنه لا يوجد تشتت كبير في الرأي بين أفراد العينة ، كما بلغ المتوسط العام لإجابات هذه البنود مجتمعة (3.731) بأهمية نسبية بلغت (74.62%) ، ويمكن تفسير هذا الارتفاع في المتوسطات الحسابية والمتوسط العام لها أيضا إلى إدراك المقدرين للمشاكل المحاسبية التي يواجهونها أثناء تأديتهم لمهام العمل ، كما أخذت البنود أرقام (17,14,18,19) من الجدول درجة ترتيب رقم (1) ولغاية (4) وكان المتوسط الحسابي لأراء المدققين حول هذه البنود مجتمعة (3.79) بأهمية نسبية بلغت (75.75%) ، وكانت هذه البنود على التوالي كما يلي : ضعف المقدر في استخدام المحاسبة بالكمبيوتر ، وعدم اعتماد المقدر على أوراق العمل الالكترونية التي يعدها المكلف، وضعف التزام المكلفين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند تحديد الدخل ، و انخفاض وعي المكلف في المحاسبة الضريبية ، في حين كان أدنى متوسط حسابي (3.651) ضمن جميع فقرات الأسئلة ، وبأهمية نسبية (73.02%) يعود الى البند رقم (16) والذي يتعلق بعدم وجود الرقابة الضريبية على سجلات ودفاتر المكلفين، وتفسير حصول هذا البند على أدنى متوسط حسابي أو أقل أهمية نسبية مقارنة مع البنود الأخرى من الجدول ، هو ان دائرة ضريبة المبيعات لا تستطيع ان تراقب سجلات ودفاتر المكلفين مهما اختلف حجم نشاطهم ، وربما يقوموا بمتابعة المكلفين الكبار نظرا لوجود مديرية مختصة بهم ضمن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ، وعموما يمكن القول في ضوء التحليل السابق ان المقدرين يدركون المشاكل المحاسبية التي يواجهونها ، وان هذه المشاكل هي احد العوامل التي يعاني منها النظام الضريبي في الأردن ، نظرا لأن المتوسط العام لهذا المتغير أعلى من المتوسط الفرضي (3) في هذه الدراسة أيضا .

**جدول رقم (4): تحليل آراء المشاركين حول المشاكل المحاسبية التي يواجهها مقدري الضريبة**

الترتيب	الاهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البيانات	الرقم
1	76.28%	0.744	3.814	ضعف المقدر في استخدام المحاسبة بالكمبيوتر	A17
2	76.05%	0.905	3.802	عدم اعتماد المقدر على اوراق العمل الالكترونية التي يعدها المكلف	A14
3	75.35%	0.890	3.767	ضعف التزام المكلفين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند تحديد الدخل	A18
4	75.35%	0.990	3.767	انخفاض وعي المكلف في المحاسبة الضريبية	A19
5	74.19%	0.919	3.709	عدم تحمل المدقق الخارجي مسؤولية صحة القوائم المالية	A20
6	73.49%	0.676	3.674	عدم مسك معظم المكلفين للدفاتر المحاسبية	A15
7	73.26%	1.134	3.663	عدم مصداقية الدخل المفصح عنه في قوائم المكلفين المالية	A13
8	73.02%	0.808	3.651	عدم وجود الرقابة الضريبية على سجلات ودفاتر المكلفين	A16
	<b>74.62%</b>		<b>3.731</b>	<b>الوسط الحسابي لجميع الفقرات</b>	

**ثالثا - عرض البيانات المتعلقة بمتغير متطلبات التقدير الضريبي**

يتضح من الجدول رقم (5/أ) أن أعلى قيمة وسط حسابي (4.14) وأهمية نسبية (73.8%) تعود لفقرة (22) والتي تتعلق بضرورة وجود تشريع ضريبي عادل ، يليه الفقرة رقم (25) التي تتعلق بضرورة وجود العدالة في احتساب الضريبة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.907) وأهمية نسبية (78.14%) ، وفي هذا المجال فان العدالة في احتساب الضريبة بين المكلفين تعتبر

عنصر مهم تشجع غالبتهم على تقديم كشوف التقدير الذاتي في مواعيدها ، والإعلان عن الدخول الحقيقية ، كما أن وجود بيئة إدارية فعالة كمظلة للمقدين تتضمن كافة المتطلبات الإدارية اللازمة مثل التخطيط والتنظيم والرقابة والمتابعة لإجراءات احتساب الضريبة تنعكس بالضرورة على أداء المقدر ومساعديه ، عدا عن وجود البيئة القانونية التي تحكم العلاقة ما بين دائرة الضريبة والمقدين ، والمقدين مع المكلفين ، والدائرة مع الكلفين ضمن إطار قانوني محكم لا يسمح فيه بالتساهل أو التغاضي عن أية حالة ، أما النظام المحاسبي الفعال للمكلف فان وجوده يساهم في التسهيل على كل من المقدر والمكلف بهدف التوصل إلى نقطة يتحقق على أساسها تقدير الضريبة العادلة من وجهة نظر الطرفين ، وفي المجمل فان الوسط الحسابي لكافة فقرات هذا المتغير بلغت (3.90) وبأهمية نسبية (78%) ، مما يعني أن المقدين يدركون أهمية هذه الفقرات والتي تعتبر ضرورية لإنجاح الوصول إلى المساعدة في تحقيق هدف وفرة الحصيلة الضريبية بشكل عام .

**جدول رقم (1/5):** تحليل آراء المشاركين حول المتطلبات اللازمة لتحسين التقديرات الضريبية

الترتيب	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البيانات	الرقم
1	82.79%	0.738	4.140	تشريع ضريبي عادل	C22
2	78.14%	0.566	3.907	العدالة في احتساب الضريبة	C25
3	76.98%	0.584	3.849	بيئة ادارية فعالة	C23
4	76.05%	0.549	3.802	توفر البيئة القانونية الفعالة	C21
5	76.05%	0.570	3.802	نظام محاسبي فعال	C24
	<b>78.00%</b>		<b>3.900</b>	<b>الوسط الحسابي لجميع الفقرات</b>	

## 8 نتائج الإحصاء التحليلي واختبار الفرضيات

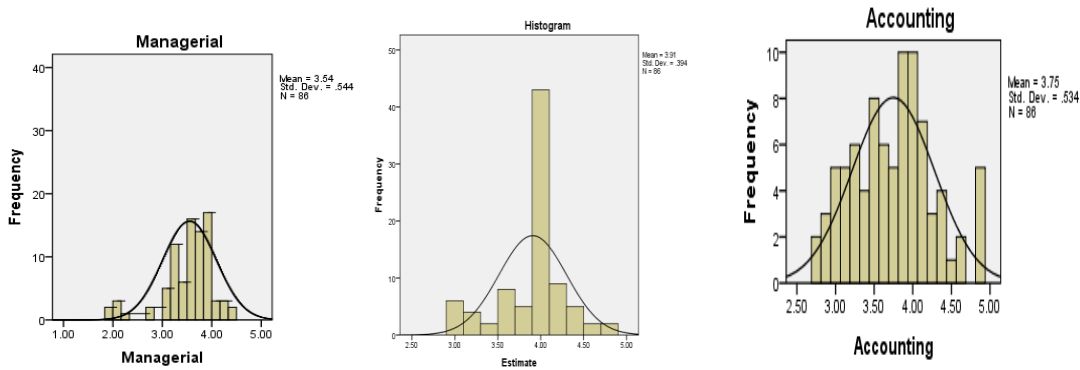
لا بد من التأكد فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا لكي يتم اعتماد الاختبارات الإحصائية على أساسه ، اذ نلاحظ من الجدول (5 ب) أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ، نظرا لان معامل الالتواء يقع ما بين  $[-1, 1]$  وهو المدى الطبيعي المقبول لمعاملات الالتواء .

**الجدول رقم (5 ب):** نتائج معاملات الالتواء للتأكد من مطابقة البيانات مع التوزيع الطبيعي

المتغير	معامل الالتواء	معامل التفرطح
المشاكل الإدارية	-1.001	2.408
المشاكل المحاسبية	.202	-.450
متطلبات التقدير الضريبي	-.678	.759

كما تبين أن نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة بلغ 0.154 عند مستوى 0.05 ، وان (VIF) = 1.024 > 5 ، كما أن التباين المسموح = 0.976 < 0.05 (Tolerance) مما يعكس وجود علاقة بين هذه المتغيرات (No Multicollinearity) ، إلا أنها ضعيفة ، وبالتالي يمكن الاستنتاج باستقلالية المتغيرات المستقلة قيد الدراسة ، وكذلك (Durbin-Watson) التي بلغت (0.342) وتعتبر مقبولة نظرا لأنها تقع ما بين [1 - 3] بحسب (Field, 2009) مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي (No Autocorrelation) ما بين المتغيرات . وكذلك سيتم استخدام الرسومات (Histograms) لتقدير أن التوزيعات للمتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي أملا، إذ يتضح أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي كما في الإشكال أدناه :





**أولاً : الفرضية الأولى :** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمشاكل الإدارية التي يواجهها مقدي الضريبة أثناء العمل على التقديرات الضريبية .  
وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط ، حيث توضح الجداول التالية نتائج اختبار هذه الفرضية :

**جدول رقم (6): قيم (  $\alpha$  ، B ، t )** لأثر المشاكل الإدارية على التقديرات الضريبية

المتغير	$\alpha$	B	t	Sig.
المشاكل الإدارية	4.498	-0.167	2.170	0.033

يبين الجدول رقم (6) قيم (  $\alpha$  ، B ، t ) لأثر المشاكل الإدارية على التقديرات الضريبية ، وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (2.170) ، وتعد هذه القيمة دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.033) وتشير إلى وجود علاقة خطية عكسية بين المشاكل الإدارية والتقديرات الضريبية ، أي أن هذه المشاكل الواردة في الجدول رقم (2) في حالة الإبقاء عليها فإنها تقلل من التقديرات الضريبية ويمكن بناء نموذج للتنبؤ بالتقديرات الضريبية من خلال المشاكل الإدارية على النحو التالي :

$$\text{التقديرات الضريبية} = 4.498 - (0.167 * \text{المشاكل الإدارية التي تواجه المقدر})$$

**جدول رقم (7):** نتائج تحليل الانحدار الخطي لبيان اثر المشاكل الإدارية على التقديرات الضريبية

المتغير	R	R <sup>2</sup>	F	Sig.
المشاكل الإدارية	0.230	0.053	4.710	0.033

يبين الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار لمتغير المشاكل الإدارية على التقديرات الضريبية التي أظهرت أن درجة معامل الارتباط 0.230 وهي درجة ضعيفة ، كما أن المشاكل الإدارية تؤثر بنسبة 5.3% ، وعلى أساس ذلك تعد هذه العلاقة مقبولة ودالة إحصائياً عند مستوى  $0.033 > 0.05$  ، كما يشير الجدول رقم (8) إلى نتائج تحليل التباين لاختبار معنوية العلاقة ما بين المشاكل الإدارية والتقديرات الضريبية .

**جدول رقم (8) : نتائج تحليل التباين لاختبار معنوية العلاقة ما بين المشاكل الإدارية والتقديرات الضريبية**

المصدر	مجموع المربعات	درجات حرية	متوسط المربعات	F	مستوى دلالة
الانحدار	.700	1	.700	4.710	.033 <sup>b</sup>
الخطأ	12.476	84	.149		
المجموع	13.176	85			
a. Dependent Variable: Tax Estimate					
b. Predictors: (Constant), Managerial					

حيث تشير النتائج من الجدول رقم (8) إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (المشاكل الإدارية ) على المتغير التابع (التقديرات الضريبية ) وذلك استنادا إلى قيمة (F) البالغة 4.710 ومستوى دلالة 0.033 ودرجات حرية (1,84) وهي دالة إحصائياً عند مستوى 0.05 ، مما يعني وجود علاقة بين المشاكل الإدارية والتقديرات الضريبية ، وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، التي تشير إلى وجود تأثير للمشاكل الإدارية على التقديرات الضريبية .

**ثانيا : الفرضية الثانية :** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمشاكل المحاسبية التي يواجهها مقدري الضريبة أثناء العمل على التقديرات الضريبية .  
وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط ، حيث توضح الجداول التالية نتائج اختبار هذه الفرضية :

**جدول رقم (9) : قيم (  $\alpha$  ، B ، t ) لأثر المشاكل المحاسبية على التحصيلات الضريبية**

المتغير	$\alpha$	B	t	Sig.
المشاكل المحاسبية	3.029	0.234	3.072	0.003

يبين الجدول رقم (9) قيم (  $\alpha$  ، B ، t ) تأثير المشاكل المحاسبية على التقديرات الضريبية ، وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (3.072) ، وتعد هذه القيمة دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.003) وتشير إلى وجود علاقة خطية بين المشاكل الإدارية والتقديرات الضريبية ، أي أن هذه المشاكل الواردة في الجدول رقم (3) في حالة الإبقاء عليها فإنها قد تزيد من التقديرات الضريبية وكما تظهره النتيجة أعلاه ، ويمكن تفسير ذلك أن تقدير الضريبة بالدرجة الأولى لا يتدخل في تحديده المكلف وإنما يعتبر ذلك من مهام مقدر الضريبة ، وربما أن هذه النتيجة غير منطقية نظرا لان هذه المشاكل المحاسبية التي تتوفر لدى المكلف ، قد تحفز المقدر على التقدير بشكل جزافي الأمر الذي ينعكس بالضرورة على حجم التقديرات الضريبية بشكل ايجابي، ويمكن بناء نموذج للتنبؤ بالتقديرات الضريبية من خلال المشاكل المحاسبية على النحو التالي :

التقديرات الضريبية = 3.029 + ( 0.234 * المشاكل المحاسبية التي تواجه المقدر )
--

**جدول رقم (10) : نتائج تحليل الانحدار الخطي لبيان اثر المشاكل الإدارية على التقديرات الضريبية**

المتغير	R	R <sup>2</sup>	F	Sig.
المشاكل المحاسبية	0.318	0.101	9.436	0.003

يبين الجدول رقم (10) نتائج تحليل الانحدار لمتغير المشاكل المحاسبية على التقديرات الضريبية التي أظهرت إن درجة معامل الارتباط 0.318 وهي درجة ضعيفة ، كما إن المشاكل المحاسبية تؤثر بنسبة 10.1% ، وعلى أساس ذلك تعد هذه العلاقة مقبولة ودالة إحصائياً عند مستوى  $0.033 > 0.05$  ، كما يشير الجدول رقم (11) إلى نتائج تحليل التباين لاختبار معنوية العلاقة ما بين المشاكل المحاسبية والتقديرات الضريبية .

**جدول رقم (11) : نتائج تحليل التباين لاختبار معنوية العلاقة ما بين المشاكل المحاسبية والتقديرات الضريبية**

المصدر	مجموع المربعات	درجات حرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الانحدار	1.331	1	1.331	9.436	.003 <sup>b</sup>
الخطأ	11.845	84	.141		
المجموع	13.176	85			
a. Dependent Variable: Tax Estimate					
B. Predictors: (Constant), Accounting					

حيث تشير النتائج من الجدول رقم (11) إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (المشاكل المحاسبية) على المتغير التابع (التقديرات الضريبية) وذلك استناداً إلى قيمة (F) البالغة 9.436 ومستوى دلالة 0.003 ودرجات حرية (1,84) وهي دالة إحصائياً عند مستوى 0.05 ، مما يعني وجود علاقة بين المشاكل المحاسبية والتقديرات الضريبية ، وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، التي تشير إلى وجود تأثير للمشاكل المحاسبية على التقديرات الضريبية .

ثالثا - توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في تصورات مقدري الضريبة لتأثير المشاكل الإدارية على التقديرات الضريبية تعزى إلى الخبرة الوظيفية .  
 ولاختبار هذه الفرضية ، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) ، والجدول التالي رقم (12) يوضح اختبار هذه الفرضية :

**جدول رقم (12) :** تحليل نتائج التباين الأحادي للاختلافات بين المتوسطات بحسب الخبرة الوظيفية فيما يتعلق بالمشاكل الإدارية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات حرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.535	2	1.268	4.656	.012
داخل المجموعات	22.599	83	.272		
المجموع	25.135	85			

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (F) بلغت 4.656 وبدلالة إحصائية  $0.05 > 0.012$  ، مما يشير إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، والتي تنصص على أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في تصورات مقدري الضريبة حول تأثير المشاكل الإدارية على التقديرات الضريبية تعزى إلى الخبرة الوظيفية ، ويعزز ذلك اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية ، حيث يبين الجدول رقم (13) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ذوي الخبرات العملية (10) سنوات فأكثر والذين خبراتهم تتراوح ما بين (1-5) سنوات ولصالح أصحاب الخبرات التي تكون 10 سنوات فأكثر .

**جدول رقم (13) :** نتائج اختبار (Scheffe) للفروقات البعيدة بين المتوسطات الحسابية للمشاكل الإدارية بحسب الخبرة الوظيفية

الخبرة الوظيفية	1- 5	5 -10	10 or more
1-5	-	-	.40798*
5-10	-	-	-
10 Or more	-.40798*		-.34971

\* ذات دلالة إحصائية

رابعا - توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في تصورات مقدري الضريبة لتأثير المشاكل المحاسبية على التقديرات الضريبية تعزى إلى الخبرة الوظيفية. ولاختبار هذه الفرضية ، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) ، والجدول رقم (14) يوضح اختبار هذه الفرضية :  
**جدول رقم (14) :** تحليل نتائج التباين الأحادي للاختلافات بين المتوسطات بحسب الخبرة الوظيفية فيما يتعلق بالمشاكل المحاسبية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات حرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	.231	2	.116	.400	.671
داخل المجموعات	23.987	83	.289		
المجموع	24.218	85			

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة (F) بلغت 0.400 وبدلالة إحصائية  $0.671 < 0.05$  ، مما يشير إلى قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة وعلى أساس ذلك لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في تصورات مقدري الضريبة لتأثير المشاكل الإدارية على التقديرات الضريبية تعزى إلى الخبرة الوظيفية .

## 10 مناقشة النتائج

10 - 1 أظهرت نتائج الدراسة بأن (70.9%) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون على وجود مشاكل إدارية تواجههم أثناء العمل وبمتوسط حسابي (3.544) ، وان من أهم هذه المشاكل كثرة التعديلات التي يشهدها قانون الضريبة ، وعدم وجود عدالة في توزيع الحوافز بين المقدرين ،

وعدم كفاية الحوافز للمقدين ، مما يعني أن الظروف المادية لهؤلاء غير كافية ، والتغيير المتكرر لقانون الضريبة ، حيث نلاحظ أن قانون ضريبة الدخل يتغير بشكل دوري ، و تدني مستوى الثقة ما بين المكلفين والمقدين مما يعني وجود فجوة ضريبية ما بينهم ، كما أن هناك نقص أو ضعف في الكفاءات الفنية للمقدين عدا عن استجابة المقدر للضغوط الاجتماعية (الواسطة) مما يؤثر بشكل سلبي على التقدير الضريبي على المكلف ، كما أن المشاكل الإدارية التي تواجه مقدري ضريبة الدخل لها اثر ذو دلالة إحصائية التقديرات الضريبية بنسبة تأثير (5.3%) .

10 - 2 أظهرت نتائج الدراسة بأن (74.62%) من أفراد عينة الدراسة يؤكدون على وجود مشاكل محاسبية تواجههم أثناء العمل وبمتوسط حسابي (3.731) ، وان من أهم المشاكل المحاسبية هو الضعف الحاصل في التعامل مع الكمبيوتر من الناحية المحاسبية ، مما يجعل عدم اعتماد المقدر على أوراق العمل الالكترونية التي يعدها المكلف مسألة خلاف ، ناهيك من جهة أخرى الضعف الحاصل في التزام المكلفين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية التي نادى بتطبيقها كلا من قوانين الشركات ، والمحاسبين القانونيين الأردنيين وتعليمات البنك المركزي وتعليمات هيئة الأوراق المالية منذ فترة طويلة مما يجعل عملية التقدير الضريبي أصعب ، وبخاصة أن هناك تدني في وعي المكلف في المحاسبة الضريبية على الرغم من أن بعضهم يوكلون هذه المهمة إلى مكاتب التدقيق ومكاتب الخدمات المحاسبية لمراجعة دائرة الضريبة ، إلا أنهم لا يشكلون نسبة كبيرة من مجتمع المكلفين الذين لا يمسكون دفاتر محاسبية أصلا ، وبشكل عام يمكن ملاحظة إن المشاكل المحاسبية التي تواجه مقدري ضريبة الدخل لها اثر ذو دلالة إحصائية التقديرات الضريبية بنسبة تأثير (10.1%) وهي اكبر من نسبة تأثير المشاكل الإدارية ، مما يعني ضرورة إعطاء هذا الجانب أهمية اكبر .

10- 3 أظهرت نتائج الدراسة بأن (78.0%) من أفراد عينة الدراسة يدركون ضرورة توفر المتطلبات الايجابية اللازمة للتغلب على المشاكل التي تواجه المقدر وتساهم في تحسين التقديرات الضريبية ، وبمتوسط حسابي (3.9) ، كما في حالة توفر تشريع ضريبي عادل يراعى كافة شرائح المكلفين ، والعدالة في احتساب الضريبة عن طريق تطبيق النصوص القانونية بدون تحيز مع تنمية الوازع الديني لدى كافة الأطراف التي تعمل تحت مظلة بيئة إدارية تنصف المقدرين والمكلفين .

## 11 التوصيات

بناء على ما تم مناقشته من نتائج ، فإنه يمكن التوصية بما يلي :

- 1) العمل على جذب الكفاءات الفنية عالية التأهيل وبخاصة الشهادات المهنية مثل JCPA
- 2) العمل على رفع كفاءة العناصر الحالية من خلال عقد دورات تدريبية تركز على التطبيقات المحاسبية باستخدام الكمبيوتر .
- 3) إعطاء المقدر صفة الضابطة العدلية وتعيين موظف مساند لمساعدته في كافة المهام .
- 4) دعوة المشرعين والحكومة إلى التوصل إلى قانون ضريبة دخل عادل ودائم وعدم التغيير أو التعديل في بنوده من وقت لآخر .
- 5) ضرورة اعتماد المقدرين لأوراق العمل الالكترونية في تعاملهم مع المكلفين .
- 6) الدعوة إلى تشجيع المكلفين لمسك دفاتر محاسبية منظمة بصورة أصولية من خلال منحهم خصومات تشجيعية بواقع نسبة معينة من الضريبة المتفق عليها .
- 7) إجراء بحوث ميدانية متكررة لتناول المشاكل التي تواجه المقدرين مثل المشاكل الاجتماعية والثقافية ودعمهم ماديا ومعنويا .

## المراجع العربية:

- 1- أبو جبارة، هاني. ، 1976 ، " ضريبة الدخل في الأردن" ، أهدافها وإنجازاتها "، منشورات الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.
- 2- أبو نصار ، محمد حسين ، وحميدات ، جمعة ، 2009 ، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعملية ، دار وائل للنشر ، عمان – الأردن ، الطبعة الثانية .
- 3- البطريق، يونس 1997 ، اقتصاديات المالية العامة، كلية التجارة بجامعة الاسكندرية، القاهرة التقرير السنوي لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات، 2014 ، عمان – الأردن .
- 4- الحسني، صادق، 1995، ضريبة الدخل في الأردن، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
- 5- الزغول، محمود و القواسمي، إبراهيم، 1991، أسباب التهرب الضريبي من وجهة نظر المقدرين في دائرة ضريبة الدخل، دراسة غير منشورة، دائرة ضريبة الدخل.



6- عفانة، عدي حسين إبراهيم ، 2001 ، العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل عند مسك حسابات أصولية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن .

7- القرعان، بنيهاني، 1995 ، ضريبة الاستهلاك، التعريف الجمركية ومستوى الأسعار، دراسة قياسية تحليلية للحالة الأردنية، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، العدد 12 .

8- اللوزي ، موسى والمومني ، جبريل ، 2004 ، دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الأردن ، دراسة ميدانية لأراء المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية ، مجلة دراسات العلوم الإدارية في الجامعة الأردنية ، مجلد 31 ، العدد 2 .

9- النجداوي ، أكرم يوسف ، 2006 : الفجوة الضريبية في الأردن – بنيتها والعوامل المالية (المحاسبية ) وغير المالية المؤدية لإحداثها - واثر تعديلات قوانين ضريبة الدخل للفترة من 2001-2004 في تضيقها ، دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة (الصناعية والبنوك) العاملة في الأردن ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان – الاردن .

10- تقييم النفقات الضريبية في الأردن التقرير النهائي في 21 تشرين الأول , 2011, USAID, <http://www.frp2.org/arabic/Portals/0/PDF%27s/Technical%20Reports/EVALUATING%20TAX%20EXPENDITURES%20IN%20%E2%80%8EJORDAN%20Arabic.pdf>

المراجع الأجنبية :

1- Alrai news paper / Jordan / <http://www.alrai.com/article/633159.html>

[20/2/2014](http://www.alrai.com/article/633159.html)

2- Cintra , Marcos , 2010 , **A new tax technology: The Brazilian experience with a general bank transactions tax** , Journal of Accounting and Taxation

Vol. 2(1), pp. 15-24, June 2010 , Available online at <http://www.academicjournals.org/JAT>, ©2010 Academic Journals .

- 3- Colon .D.W and Swagerman. D.M., 2015, **Enhanced relationship preparedness in a Dutch multinational context; a tax control framework**, Journal of Accounting and Taxation, Vol. 7(1), pp.13-18, January 2015. DOI: 10.5897 /JAT2014 .1029.
- 4- Field, Andy, 2009, **Discovering Statistic: Using SPSS**,thirdEd, London,SAGE publications Ltd. P.784.
- 5- Fukofuka , Paula 2013 , **The contextual framework of corporate income tax evasion** , Journal of Accounting and Taxation Journal of Accounting and Taxation , Vol. 5(2), pp. 27-37, July 2013 , DOI: 10.5897/JAT2013.0111
- 6- Kath Nightingale, 2002, **Taxation Theory and Practice**, Prentice Hall, Fourth Edition.
- Samaha , Khaled & Stapleton, Pan, 2008, **Compliance with International 7-Accounting Standard in a National Context: Some Empirical Evidence From the Cairo & Alexandria Stock Exchange**, Afro Asian Journal of finance & Accounting, Volume 1, NO.1.
- 8-Schoen, Wolfgang, 2005, The Odd Couple : **A Common Future for Finance and Tax Accounting**, Tax Law Review, volume 58, NO. 2.
- 9- Shirazi, Javad Khalil Zahed and Shah, 1991, "**Taxation in Development Countries**", Finance & Development .vol. (29), no (2).
- 10- Somachia Richupan, 1984, **Determinants of Income Tax Evasion**, IMF, Staff Papers.

11- Stevenson, 1978, **Business Statistics: Concepts and Applications**,  
Harper International Edition, Harper and Row Publisher, London.